

الجملة ووظيفتها بين النحو العربي واللّسانيات الوظيفية الأوروبية - دراسة تقابلية -

The sentence and its function in Arabic grammar and European functional linguistics - a comparative study -

د. أمينة حسني

المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، (الجزائر)

hasni.amina@ensb.dz

تاريخ النشر: 2022/10/01

تاريخ القبول: 2022/09/08

تاريخ الإرسال: 2022/08/20

المخلص:

تزخر مؤلفات العرب بالحديث عن الجملة وعناصرها وما تؤدّيه من وظائف نحوية تنجز في الكلام المنطوق، واستقل العمل على الجملة عند النحوي الرائد ابن هشام الأنصاري الذي قدّم لها مفاهيم ومبادئ نراها تقترب كثيرا من القضايا اللسانية الكبرى التي ناقشها المنهج الوظيفي عند مارتني في فرنسا والنحو التوليدي التحويلي عند تشومسكي في أمريكا.

الكلمات المفتاحية:

الجملة، الوظيفية، النحو، مارتني، العاملة، التقابلية.

Abstract:

The writing of the Arab sisrich in talking about the sentence and its elements and the grammatical function sitperforms in spoken speech, and the work on the sentence wastaken up by the pioneering grammarian Ibn Hicham Al-Ansari, who presented it concepts and principlesthat are verycloser tothe major linguistic issues discussed by Martini's functional approach in France and Chomsky's Transformational Generative Grammar (TGG) in America.

Keywords:

Sentence, functional approach, grammar, Martini, government, Comparative.

مقدمة:

إنّ المتصفح لكتب التراث عند علمائنا الأوائل، يجد البحث في الجملة مبثوثا في مصنّفاتهم متناثرا بين أبوابها، ولم يستقل موضوع الجمل بالدرس والتحليل إلاّ مع ظهور كتاب ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) الذي أسماه (مغنى اللبيب عن كتب الأعراب)، وفي هذا السّقر أفرد للجملة دراسة خاصّة بها شرح فيها غموضها ووضح مبهمها بمنهجية مبتكرة تخالف سابقه من النّحاة واللّغويين. كما نجد العالم النّحوي الرّائد (سيبويه) قد طرق باب الجملة وحدّد وظيفة الإسناد فيها وكيفية تحقيقها لمقاصد المعنى والدّلالة.

إنّ قراءة متواضعة - في مصنّفات النّحو العربي نحاول من خلالها مقارنة قضايا الجملة ببعض مناهج اللّسانيات الحديثة نسعى من خلالها إلى الكشف عن مواطن التشابه والاختلاف بين الجملة العربيّة عند سيبويه وابن هشام من جهة ومحاولة مقاربتها بقضايا الجملة في اللّسانيات الوظيفية عندما مارتي وغيره من جهة أخرى.

وقبل أن نناقش قضايا الجملة عند الفريقين القديم والحديث، لا بأس أن نعرّف - وإن شيئا قليلا - بما يُعرف بالوظيفية الفرنسية، هذه المدرسة زعيمها الرّائد الفرنسي أندري مارتي (A. Martinet) الذي بنى مفاهيم مدرسة لسانية تقوم على مبادئ الوظيفة الفونولوجية للأصوات اللّغوية، والتي ظهرت أولاً عند رواد نادي براغ الألسني في سويسرا من أمثال رومان جاكسون (Roman Jakobson) وتروبتسكوي (Troubetzkog) اللّذين أصّلوا لوظيفة الصّوت في اللّغة، بعد أن كان وصفاً خالصاً فيما سبق من مناهج لسانية، كما ناقشوا الكلمة ووظيفتها في التّركيب، لينقل - فيما بعد - الرّائد اللّساني الفرنسي كلّ هذه الأعمال إلى مدرسته الوظيفية في فرنسا، ويواصل العمل على هذه المبادئ بالبحث عن وظيفة الجملة ووظائف اللّغة المختلفة، ونُسبت أعمال المدرسة إليه بعد ذلك.

في هذا المقال نحاول - إن شاء الله - أن نقرأ قضايا الجملة العربية عند علم النحو العالم سيبويه، وعند العالم النحوي ابن هشام الأنصاري ثم نقاربها بأعمال مارتي الوظيفية. ولابأس أن نمهد للحديث عن الوظيفة النحوية بما اصطلح العرب عليه في هذا الموضوع.

مفهوم الوظيفة النحوية عند النحاة العرب:

يلاحظ الباحث في التراث النحوي القديم عند العرب أن مصنفاتهم تتضمن نصوصاً قيمة تدلّ بوضوح وجلاء على أنهم توصلوا إلى مفهوم الوظيفة النحوية (في التركيب) في اللغة العربية.

وقد استخدموا مصطلح المعنى¹ للدلالة عليها مفرقين في كل ذلك بين المعنى النحوي وبين ما هو معنى دلالي لغوي. يقول الزجاجي " إنّ الأسماء لما كانت تعورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومُضافة ومُضافاً إليها ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني² لكنّ الزجاجي سماها المعاني المقصود بها إذاً : " المعاني النحوية أو الوظائف النحوية"³. وإنّ من أهمّ الإشارات التي تبرهن على إدراك العرب لمفهوم الوظيفة النحوية : العُمدَة، فقد فرّقوا بينها وبين الفضلة وهذا التفريق نراه تقسيماً وتحديداً يقوم على أساس الوظيفة التي حدّها النظام النحوي وذلك لأنّ العُمدَة (المسند أو المسند إليه) من العناصر النحوية الواجب توفرها في التركيب وجوداً ظاهراً أو مقدّراً، أمّا الفضلة فوجودها غير واجب، وقد يُستغنى عنها، فهي عند الصبّان " ما يستغني الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي"⁴. فقله " كلام نحوي " نستشف منه أنّ الكلام النحوي هو ما خضع لقواعد وضوابط تحدّد العلاقات بين أجزائه (مفرداته) تخالف تلك التي يُبنى عليه المؤدّي المنطوق.

مفهوم الجُملة عند العرب والاختلاف حول المصطلح:

لم يستخدم سيبويه الجُملة ولا وردت في كتابه مصطلحاً وإنما وردت في مواضع كثيرة منه بمعناها اللغوي، وتردّد مصطلح الكلام - في كتابه - يعبر عن مفهوم الجُملة باستخدام المثال وأحياناً يوظفه لمعانٍ أخرى كالحديث أو النثر أو اللّغة⁵.

كما استخدم الخليل بن أحمد الفراهيدي الجُملة بمعناها اللغوي في معجمه (العين) وألف كتاباً مستقلاً سمّاه (الجمال).

والجُملة بمعناها اللغوي " واحدة الجمل، والجُملة جماعة الشيء وأَجْمَلَ الشيء : جَمَعَهُ عَنْ تَفْرِقَةٍ، والجُملة جماعة كُلِّ شيءٍ بكماله من الحساب وغيره"⁶.

وقد تداول النحاة مصطلح الكلام بمعنى الجُملة في عهد سيبويه وبعده (البصريون منهم والكوفيون)، إذ استخدمه الفراء وهو كوفي في مؤلفه (معاني القرآن) فيقول : "... وقع الفعل في أول الكلام..."⁷، وفي سياق حديثه عن التوكيد استخدم ثعلب مصطلح الكلام للتعبير عن الجُملة قائلاً : "... ضربتك إياك وضربتكَ أنت، يجعلون المرفوع مثل العماد والتوكيد، والتوكيد لا يكون أول الكلام"⁸. وأول من استعمل مصطلح الجُملة (المبرد 275هـ) قال في المقتضب " إنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جُملة " يحسُنُ السكوت عنها، وتجب بها الفائدة للمُخاطَب"⁹.

ومن الرجوع إلى آرائهم نلمس حرص النحاة العرب على تحقيق المستوى النظمي، وهذه التسميات في جملتها نراها من أجل تحقيق الوظيفة النحوية وتحقيق أغراضها ومقاصدها من خلال التقابل والتداخل في السياقات اللغوية والتي تحكمها الوظيفة التي تُعنى بتحديد دور الكلمة وهي وسط التركيب. ومهما يكن من اختلاف حول تسمية الجُملة أو مفهوم الكلام أيهما أجدر بالاستعمال، فإنّ المهمّ عندنا هو السبيل الذي به تحصل الفائدة ولن يتمّ هذا وبإجماع النحاة على اختلاف مذاهبهم إلاّ بين مسند ومُسند إليه.

وظيفة الكلام¹⁰ (الجملة) عند سيبويه:

يُقسّم سيبويه الكلام وفقاً لاعتبارين هما:

الكلام باعتباره وظيفة دلالية : يعرف سيبويه الكلام على أنه خطاب تحصل به الفائدة والتبليغ في كتابه فيقول : " هما ما لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولم يجد المتكلم منه بُدّاً " ¹¹.

فالمُسند إليه عند سيبويه هو المتحدث عنه، ولا يكون إلا اسماً أو ما في حكمه، أما المُسند فيمكن أن يكون اسماً أو فعلاً أو ما في حكمهما (الظرف أو الجار والمجرور). وعليه فإنّ هذين العنصران اللذان يُشكّلان وظيفة دلالية إفادية يسميهما الكلام المستغني، ويراها سيبويه أقلّ ما يحصل به التبليغ في الخطاب، يقول سيبويه، إذا قلت : كان زيدٌ فقد ابتدأت بما هو معروف عنده، فإنما ينتظرُ الخبر، فإن قلت حليماً فقد أعلمته مثلاً علمت، وإذا قلت : كان حليماً فإنه ينتظر أن نعرفه صاحب الصفة، وإذا قلت كان حليماً أو رجلٌ فقد ابتدأت بنكرة ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكـور حيث أردت أن تنفي أن يكون في حالة الشيء أو فوقه، لأنّ المخاطب يحتاج أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت : كان الرجلُ ذاهباً فليس في هذا شيء تعلمه إلا أن ذاك في آل فلان وقد جهله. ولو قلت : كان رجلاً في قومٍ عاقلاً لم يحسن لأنه لا يُستكر أن يكون في الدنيا عاقلاً، وأن يكون من قومٍ ¹².

فالمبني عليه والمبني هما قطبا الوظيفة الإبلالية في الخطاب وهما ركنا الكلام المستغني عنه عند سيبويه.

إنّ الكلام المستغني عند سيبويه يتكوّن من ركنين وهما عنصران أساسيان، ونراها فكرة مارتي نفسها حول المركّب النووي الإسنادي.

الكلام والوظيفة النحوية:

إنّ الكلام وإن كان ذا وظيفة دلالية تبليغية عند سيبويه فهو لا يعدو أن يكون ذا وظيفة نحوية تظهر من خلال شكل الكلام الذي يجسده قطباً البناء النحوي، وهما في عُرف سيبويه (المبني والمبني عليه) إذ يقول : " ففي ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك (عبدُ الله أخوك) و(هذا أخوك) ومثل ذلك (يذهبُ عبد الله)، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم بُدّ من الآخر في الابتداء، ومما يكون في منزلة الابتداء قولك (كان عبد الله مُطلقاً) و(ليت زيداً منطلقاً) لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده"¹³.

من خلال استقراء هذا النص يمكننا تحديد النقاط الآتية :

- فسّر سيبويه الكلام أولاً تفسيراً شكلياً، وهذا عند حديثه عن صدر الكلام الذي قد يكون اسماً (هذا) أو فعلاً (يذهبُ) أو ما يقوم مقام أحدهما.

أشار إلى الوظائف النحوية الإسنادية التي تربط المبني والمبني عليه كالفاعلية بين الفعل والفاعل في قوله في تفسير جُملة (يذهب عبد الله) : " فلا بدّ من الاسم للفعل "، ثمّ من خلال حديثه عن الابتداء إذ يقول في موضع آخر من الكتاب "... فالمبتدأ أو المبني رفعٌ فالمبتدأ لا يكون، إلّا بمبني عليه"¹⁴.

ثمّ في تحديد آخر للمبتدأ يذكر : " مُبتدأ يُرفع لمنزله في الابتداء، أمّا الخبر فيرفع لأنّه مبني على المبتدأ "¹⁵.

يرى سيبويه أنّ المبني والمبني عليه عنصران لا ينفك أحدهما عن الآخر، وهما ضروريان لحصول الإسناد.

وخلاصة القول: فإنّ سيبويه نظر إلى الكلام (الجُملة) على أنّه محتوى دلالي مرتبط بقدرة المتكلّم على التبليغ وبعمليّة التّواصل بين المتكلّمين من جهة، وعلى أنّه معنى نحوي يرتبط مباشرة بوظيفة نحوية صرفة إذ يقول: " هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة فمنه مستقيم حسن ومحال، ومُستقيم كذب ومُستقيم قبيح، وما هو مُحال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيك غداً. وأما المُحال فإنّ تتقضى أول كلامك بآخره فنقول أتيتك غداً وسأتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم

القبیح فإنّ تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيد رأيتُ، وكي زيد يأتيك وأشباه هذا، وأمّا المحال الكذب فإنّ تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس¹⁶.

ففي هذا النص نجد سيبويه يستخدم خمس كلمات يفرّق بها بين المستوى النحوي الوظيفي وبين المستوى الدلالي الذي غايته التبليغ والإفهام وإنّ خالف بعض قواعد النحو، فاستخدم للأول كلمتي (حسن، قبيح) واستخدم كلمات (كذب، مستقيم، مُحال) للثاني.

وظيفة الجملة بين ابن هشام الأنصاري والمدرسة الوظيفية الفرنسية

- قراءة تقابلية:-

إنّ قراءة متواضعة في كتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب) لابن هشام الأنصاري، تكشف لنا عن مجموعة من القضايا اللغوية والنحوية التي تقترب جدّاً وتتشابه في كثير من المبادئ والمفاهيم مع المعطيات الوظيفية التي قامت عليها مدرسة مارتي الفرنسية، والتي نعرضها كالآتي :

تناول ابن هشام حديثاً عن المفردات والكلمات التي يتركب منها الكلام فهو ينتقل في كتابه من جزء إلى كل، ومن تعميم إلى تفصيل وتخصيص وذلك من خلال طرحه لمفهوم الكلام، وتمثيله لعناصر الجملة ومكوناتها، ثم حدّد الفرق بينهما، ويكون بذلك قد وضع للتركيب وظيفتين :

• الوظيفة التبليغية : وحصرها ابن هشام في الكلام دون الجملة، فهو يُعرّف الكلام

بقوله " هو القول المفيد بال قصد " ومعنى الفائدة هنا هو حصول التبليغ والتواصل، ويظهر ذلك من قوله " والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسّن السكوت عنه "¹⁷.

• الوظيفة الإسنادية : وجعلها ابن هشام أساس التركيب (الجملة) ومثل لها (دون

شرح) بالفعل وفاعله (كـقام زيد) والمبتدأ وخبره (كزيد قائم) وكلّ ما قام مقامهما.

ومن هنا فالإسناد قاعدة شمولية عند ابن هشام الأنصاري وركيزة أساسية لوجود الجملة سواء حققت الإفادة أم لم تحقّقها.

كما يرى أنّ نظام الجُملة يقتضي وجود متساندين (مسند ومسند إليه) يعتبر وجودهما ضروريًا (ظاهرًا أو مقدّرًا) وهما الفعل وفاعله أو المبتدأ أو خبره تجمع بينهما علاقة الإسناد، فالفائدة عنده إذا محصورة في الكلام دون الجُملة " إذ شرطه الإفادة بخلافها"¹⁸ وهو الوضع الذي يحسّن السكون عنده، والقدر من القول الذي يؤدي المعنى المراد تبليغهُ.

وهذا كله نراه يقترب كثيرًا من تحديد مارتي الذي يُعتبر الكلام الواقع المنطوق فعلا والذي يحصل به التبليغ بالتواصل.

أمّا الجُملة فأهم شرط فيها كما نصّ ابن هشام : الإسناد¹⁹، وهو يُوافق ما جاء عند مارتي من أنّ التركيب الإسنادي هو النّواة التي تقوم عليها العبارة، وهذا التركيب يتكوّن من المسند (Le prédicat) والمسند إليه (Le Sujet).

تظهر الوظيفة الإعرابية عند ابن هشام بواسطة الاستبدال، فإذا استطعنا وضع مفردة موضع الجُملة تؤدي معناها وتقوم بوظيفتها نفسها وهي ذات وظيفة إعرابية نحوية (يعني الجُملة لها محلّ من الإعراب)، وإذا لم نجد المفردة التي تتأوّل بها الجُملة، فإنّ هذه الأخيرة لا وظيفة لها ولا محلّ لها من الإعراب.

والاستبدال معيارٌ استخدمته المدرسة الفرنسية²⁰ لتحديد الوظيفة لكنّ مارتي قصر هذا المبدأ على الفونيمات (الحروف) والمونيمات (الكلمات) فقط، بينما نرى ابن هشام، ونظرًا لمرونة اللّغة العربيّة، يستبدل جُملة كاملة بوحدة دالة (كلمة واحدة).

رتّب ابن هشام في المعني الجُملي الوظيفية التي لها محلّ من الإعراب على النحو الآتي :

الجُملة الواقعة خبرًا، حالًا، مفعولًا، مضافًا إليها، الواقعة جوابًا لشرط، التابعة لجُملة لها محلّ. وهذا التّرتيب نراه مقابلًا لأهميّة الكلمة التي نابت عنها الجُملة في الوظيفة، فقد بدأ بجُملة الخبر لأنها تتعلق بواحد من طرفي الإسناد (عمدة الجُملة) وهو الخبر المسند الذي لا تتمّ الجُملة الاسمية إلّا بوجوده لفظًا أو تقديرًا ثمّ ما تبقى من الجُملي التي عرضها، فسنراه قد رتبها على حسب شيوع توظيفها وكثرة استخدامها باعتبارها متممات.

ومن هنا يمكن أن نقول إن تصنيف ابن هشام لوظيفة الجُمْل إمّا على دورها الأصلي الإسنادي، أو باعتبارها رُكنًا مُكْمَلًا، وقد بدأ بالجُمْلَة الحالية ونرى سبب تقديمه إياها كونها تستعمل كثيرًا في كلامهم من جهة، ولأنّها تنوب عن الحال الذي يُعتبر وصفًا يُبين هيئة صاحبه، وكثيرًا ما يكون صاحب الحال المُسند إليه في الجُمْلَة فعلية كانت أم اسمية (صاحب الحال يكون الفاعل في الجُمْلَة الفعلية أو المُبتدأ في الجُمْلَة الاسمية)، ولمّا ارتبطت جُمْلَة الحال بواحد من طرفي الإسناد الأساسيين قَدَمَها.

وثالث هذه الجُمْل جُمْلَة المفعول : وهي ما حَلَّت محلّ المفعول به وذكرها ثالثة حسب رأينا لأنّ المفعول به الفُضْلَة التي يقع عليها فعل الفاعل، والفعل والفاعل هما المتساندين في الجُمْلَة الفعلية، والفعل المتعدّي يشترط مفعولاً به لتتم فائدته مع فاعله.

فلمّا ارتبط المفعول به بركني الإسناد في الجُمْلَة الفعلية قَدَمَها وجعل الحالية قبلها لأنّها أقلّ توظيفاً منها لارتباطها بالفعل المتعدّي وبالجُمْلَة الفعلية فقط. بينما يكون الحال في الجُمْلَتين الاسمية والفعلية معاً.

أمّا بقية الجُمْل وظيفتها تفسير ما قبلها أو توضيحه أو تخصيصه، نرى ابن هشام يرتبها حسب:

المحلّ الإعرابي الثابت : وذلك في جُمْلَة المضاف إليه التي تُعتبر وحدها في محلّ جرّ دون غيرها، ثم جُمْلَة جواب الشرط الجازم المقترن بالفاء أو إذا الفجائية في محلّ جزم، ولا يوجد سواها على ذلك.

ما تختلف فيه الحالة الإعرابية : وهي بقية الجُمْل المعربة التي لا تثبت على محلّ إعرابي، بل تختلف حالتها الإعرابية، وتتعدّد وظائفها النحوية تبعاً للمتبوع قبلها.

وعليه : فهذه نظرة للجُمْلَة عند ابن هشام الأنصاري، حاولنا من خلالها وضع تفسير وظيفي للقضايا التركيبية الموجودة في المُغْنِي.

خاتمة:

إنّ هذه القضايا التي طرحناها في هذا المقال نراها الدليل على أنّ الدّراسات العربية عند الأوائل من اللّغويين والنّحاة والعلماء العرب، كثيرًا ما تقترب من الطرح البنوي الوظيفي، بل كثيرًا ما نجد قضايا وظيفية انفردت بها اللّغة العربيّة، كوجود الجُملة الاسمية والفعلية بينما يقتصر عمل الوظيفيين الغربيين على الاسمية فقط، زيادة على كون العلاقة الاتصالية الإسنادية النّحوية التي تربط بين المتساندين في اللّغة العربيّة، تستغني عن الرّابط (الفعل المساعد) الذي يعتبر أساس حصول الإسناد عند مارتيني. وغير هذا علم كثير دوّنه العرب وحقّقوه وهو اليوم يقف شامخاً أمام منجزات الدّرس اللّساني الحديث.

الهوامش:

1. إن استخدام العرب الأوائل لمصطلح المعنى هكذا مفرداً غفلاً بدون وصف، لا يوضح مقصدهم في كونه مفهوماً للوظيفة النحوية، وهذا إنما نراه يعود إلى طبيعة تفكيرهم (من خلال مؤلفاتهم) والذي يقوم في تفسيره للظواهر وتحليله للقضايا على الجمع بين مستويات مختلفة من المعاني كالتفسير الدلالي والمعنى المعجمي والسياق الاجتماعي، ينظر: النجار لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتفعيلها، 1993، ط1، عمان، دار البشير. ص. 144-145.
2. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، 1959، دط، القاهرة، عالم الكتب 1959، ص 69.
3. نفسه.
4. الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1999، ط 1، بيروت، دار الفكر، ص 54.
5. ينظر في ذلك مثلاً: سيبويه، الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، 1994، ط4، بيروت، دار القلم ج 3، ص 119-202 وذلك فيما ورد في (باب الشعر).
6. أحمد محمود نحلة، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، 1988، دط، بيروت، دار النهضة، ص 17.
7. ابن منظور، لسان العرب، تقديم عبد الله العليلى، 1956، دط، بيروت، دار القلم ج 1، ص 501.
8. ابن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق عبد السلام هارون، 1996، ط4، سوريا، المطبعة العربية للكتاب، ص 38.
9. ضيف شوقي، المدارس النحوية، دت، ط5، القاهرة، دار المعارف، ص. 27.
10. المبرد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، 1377هـ، دط، القاهرة، عالم الكتب ج1، ص80.
11. قد سبقت الإشارة إلى قضية استعمال سيبويه مصطلح الكلام بدل الجملة.
12. سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 6.
13. نفسه، ص 76.
14. نفسه، ص 156.
15. نفسه، ص 126.
16. نفسه، ص 127.

17. نفسه، ص 25-26.

18. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، 2005، ط1، بيروت، دار الفكر، ص 357.

19. نفسه.

20. A. Martinet : Eléments de linguistique générale, Paris, édition Armand Colin, p. 176.

المراجع:

1. ابن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق عبد السلام هارون، 1996، ط4، سوريا، المطبعة العربية للكتاب.
2. ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، 2005، ط1، بيروت، دار الفكر.
3. ابن منظور، لسان العرب، تقديم عبد الله العلي، 1956، دط، بيروت، دار القلم.
4. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، 1959، دط، القاهرة، عالم الكتب.
5. سيبويه، الكتاب، تحقيق محمد عبد السلام هارون، 1994، ط4، بيروت، دار القلم.
6. الصبان، محمد بن علي حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1999، ط1، بيروت، دار الفكر.
7. ضيف شوقي، المدارس النحوية، دت، ط5، القاهرة، دار المعارف.
8. المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، 1377هـ، دط، القاهرة، عالم الكتب.
9. النجار لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتفعيلها، 1993، ط1، عمان، دار البشير.

المراجع الأجنبية:

10. A. Martinet : Eléments de linguistique générale, Paris , édition Armand Colin.